

1. معلومات عامة:

اسم المؤسسة الأهلية:	مركز المرأة للإرشاد القانوني الاجتماعي
فترة التقرير:	1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2007
تاريخ آخر تقرير:	20 تموز/يوليو 2007
تاريخ التقرير الحالي:	25 شباط/فبراير 2008

2. ملخص التقدم:

بدأ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي العام الثالث من تنفيذ برنامج الاستراتيجي "بناء الأمل" والذي يمتد لخمس أعوام. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الخمسة الرئيسية للبرنامج فيما يلي:

- المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن.
- تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.
- بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.
- فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.
- تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

كل الأنشطة التي أجريت خلال العام تتماشى مع النتائج المتوقعة بخصوص كل من الأهداف المحددة حسب الخطة الاستراتيجية. وقد تم تنفيذ الأنشطة المخطط لها بنجاح إلى حد كبير، وفي توافق مع خطة العمل للعام 2007.

مرة أخرى هذا العام، كان من الواضح أن التقدم بخصوص المخرجات المتعلقة بالقادة السياسيين وأعضاء السلطة التشريعية كان أقل من المأمول، فيما أن الأنشطة على مستوى المؤسسات الأهلية والمنظمات القاعدية، وأنشطة البحوث، والمناصرة والتشبيك، والخدمات الفنية والقانونية قد وصلت إلى مدى أبعد من الخطة الموضوعة لها في الأصل.

تطلب التنفيذ موارد بشرية كثيرة ولكن بسبب الوظائف الشاغرة (والتي لم يتم ملؤها بعد)، والانتشار الجغرافي الواسع للأنشطة، وارتفاع عبء العمل بشكل عام. فقد دعت الحاجة إلى التعاقد مع خبرات خارجية بخصوص بعض الأنشطة والمشاريع.

تم تنفيذ تقييمين داخليين خلال العام 2007 أجرتهما مديرة المركز على وحدة الخدمات ووحدة بناء القدرات. وهدف هذا النشاط إلى التحقق من العمليات والإجراءات الداخلية، وكذلك تحديد تقدم

الوحدتين نحو تحقيق الهدف العام. وجاء ذلك كبداية لعملية تقييم ستتواصل لتشمل الوحدات الأخرى للمركز خلال العام 2008، ونحن نتوقع أن نقوم بتحليل النتائج وتطبيق التوصيات على تخطيطنا الاستراتيجي والمراجعات التي سنجريها مستقبلاً.

أخيراً، انتقل نصف طاقم المركز، خلال العام 2007، إلى المقر الجديد الذي تملكه المركز مؤخراً في بطن الهوى وجرت هذه العملية بشكل سلس. وقد أنهينا ترميم الطابق الأول للمبنى ونأمل أن نتمكن من ترميم الطابق الأرضي قريباً حتى يتم تجميع كل طاقم المركز في رام الله في موقع واحد.

3. الصورة السياسية:

كان العام 2007، الذي تلا عام وصول حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً إلى الحكم، واحداً من أصعب الأعوام حتى بالمقاييس الفلسطينية المعتادة في الأونة الأخيرة. ونتيجة سحب الدعم الدولي من جانب كبار المانحين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا، إلى جانب رفض إسرائيل دفع الضرائب التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، أخذ الوضع الاقتصادي والسياسي بالتدهور بشكل ثابت ليصل إلى مستوى الأزمة الإنسانية. وحسب تقرير حديث العهد لمؤسسة أوكسفام الدولية،¹ يمكن ملاحظة أشد التأثيرات في المجالات التالية: زيادة الفقر، والتدهور الاقتصادي، وانهيار المؤسسات. وقد تراجع دخل الأسر في غزة والضفة الغربية، مما جعل الأسر غير قادرة على تأمين الضروريات، مثل الطعام والدواء، وانخفضت مبيعات السلع الرئيسية بشكل حاد، وتعرضت الأعمال الصغيرة للإفلاس. فضلاً عن ذلك، أصبحت البنية التحتية الهشة أصلاً على شفا الانهيار في بعض الحالات. كما أضرب العاملون الصحيون والمعلمون والمعلمات لفترات طويلة بسبب عدم تلقيهم لرواتبهم، ولم تكن دوائر الشرطة المحلية قادرة على تطبيق البرنامج الجديد حول العنف الأسري بسبب نقص التمويل. وتفاقمت هذه التطورات الخطيرة بسبب الصراع والعنف الداخلي بين أعضاء حركتي فتح وحماس، والذي يعد نتيجة مباشرة للرفض الدولي الاعتراف بحماس بصفة الحزب الحاكم الشرعي. لقد ساهمت اتفاقية مكة في انفراج الأزمة مؤقتاً، ولكن ذلك لم يدم. فقد اشتد الصراع على السلطة خلال العام وأدى في المحصلة النهائية إلى سيطرة حماس على غزة بالقوة.

والأمر المقلق الآخر هو أن المجلس التشريعي الفلسطيني قد أوقف كل أعماله. وفي هذا الفراغ المؤسسي، أصدر الرئيس محمود عباس مراسيم رئاسية لفرض النظام في الوضع السياسي الذي يعاني من الاختلال الوظيفي ومن الفوضى أحياناً. ومع أن هذه المراسيم بمجملها كانت ذات طابع تقدمي إلى حد لا بأس به، إلا أننا نعي واقع أنه لا يمكن أن نسمح لأي كان، بغض النظر عن أيديولوجيته السياسية، أن يحكم بشكل أوتوقراطي. إذ يتوجب حماية الديمقراطية كمبدأ وكممارسة مهما كلف الأمر.

خلال هذه الفترة، شهدنا ارتفاعاً ثابتاً في عسكرة المجتمع، بما في ذلك تمجيد العنف، واستخدام السلاح في حل المشكلات، وترسخ القيم العسكرية مثل علاقات الهيمنة والخضوع وتسمية الآخرين بالأعداء. وأكثر اعتبار يمس عمل مركز المرأة بشكل مباشر هو الترويج "للذكورة المعسكرة" الذي يؤدي إلى القبول بتهميش النساء وإخضاعهن في كل من المحيط الخاص والعام. وبالتالي، فلدينا دلائل مروية عن زيادة انتشار العنف ضد النساء، وقادنا هذا الواقع إلى إجراء العديد من النقاشات الجماعية حول أهمية هدفنا الاستراتيجي الرابع: "فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة

¹ Poverty in Palestine: the human cost of the financial boycott, *Oxfam Briefing Note*, April 2007. Retrieved 4 December 2007 from http://www.oxfam.de/download/Palestinian_Aid_Crisis.pdf

على المستويين المحلي والدولي." وأبرزت هذه النقاشات الحاجة إلى مراجعة الإطار النظري لهذا الهدف وإدخال الانتهاك الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات في المحيطين الخاص والعام في المعادلة، إلى جانب الانتهاك الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي. فهذه الجوانب الثلاثة مجتمعة - عنف الاحتلال الإسرائيلي والعنف في المحيطين الخاص والعام في المجتمعات الفلسطينية - تمثل المصادر الرئيسية لكافة أشكال العنف ضد المرأة في فلسطين. وبالتالي تم تقديم اقتراح بتعديل الهدف الاستراتيجي المذكور أعلاه إلى الجمعية العامة لمجلس الأمناء وتم إقراره في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

بسبب انهيار أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني، كنا مضطرين لأن ننقل أنشطة المناصرة بقدر أكبر إلى المستوى الشعبي بهدف التثقيف والتوعية بدلاً من الضغط المباشر على المجلس التشريعي. وكانت الفئات المستهدفة الرئيسية تتمثل في القضاة والمحامين والمسؤولين الآخرين في المحاكم. كما قمنا بتعزيز تركيزنا على توعية المجتمع المدني وتحضيره للمطالبة بحقوق المرأة الإنسانية والاقتصادية، حتى تكون هذه المطالبة أكثر قوة في المستقبل. نحن من ناحية اضطررنا إلى تغيير أنشطتنا، ولكننا من الناحية الأخرى نرى في ذلك فرصة ذهبية لبناء علاقات أمتن مع المجتمع المدني من خلال مختلف حملات التثقيف والتوعية، والمشاركة في المشاريع البحثية، وبناء قدرات المنظمات والأفراد، والاستمرار بتقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية المباشرة للنساء الأكثر انكشافاً في مجتمعنا.

على هذه الخلفية قمنا بتنفيذ عملنا خلال العام 2007. وهذا على الرغم من التفاؤل الحذر تجاه مؤتمر أنابوليس، والذي مهد لبدء جولة جديدة من المفاوضات السلمية بين فلسطين وإسرائيل.

المعطيات والسياق الذي تعمل المؤسسات الأهلية في ظلّه:

تشهد فلسطين واحدة من أكثر الفترات صعوبة في تاريخها، وتسعى منظمات المجتمع المدني، مثلها مثل القوى الأخرى، لاستيعاب الأوضاع السائدة وفهماها. وقد تسببت عدة عوامل بضغط شديد حتى للمؤسسات الأكثر رسوخاً ومصداقية وشهرة وارتكازاً إلى التنمية، وهذه العوامل هي: حالة الاستقطاب السياسي الشديد، والنزاع السياسي والمسلح، وفصل غزة عن الضفة الغربية، وتصلب المواقف بين فتح وحماس، والشلل الكلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، وأخيراً غياب أية آفاق للتسوية في المستقبل القريب، مع الاستمرار في المعاناة من ممارسات الاحتلال وقبوده. مع أن العديد قد توقعوا حدوث ما نراه، إلا أن الأحداث الجارية تكشف بأكثر من طريقة عجز المجتمع المدني، بما في ذلك الأكاديميين والمتقنين، عن التأثير بشكل حقيقي في مجرى الأحداث. لذا، فإن هذا الأمر يدعو إلى إجراء تقييم معمق وإعادة بحث في برامج هذه المؤسسات وتدخلاتها وأهدافها التنموية. لم يسلم أحد من تأثير هذه الأحداث، ولا شك أن المؤسسات الأهلية تشعر بسخونة الوضع الراهن في ظل المرسوم الجديد الذي يطالب بإعادة التسجيل لدى وزارة الداخلية. كما أن المؤسسات

الأهلية ليست أيضاً في منأى عن حالة الاستقطاب، فيما تحاول أن تحافظ على موضوعيتها واستقلالها وأن تظل وفية لمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون والحريات الأساسية وتوثيق الانتهاكات بغض النظر عن هوية مرتكبيها. وقد جاءت إحدى الاستجابات لهذا الوضع من مجموعة من المؤسسات الأهلية التي شكلت "الائتلاف الفلسطيني للرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الراهنة." وقد عقد الائتلاف اجتماعات تضمن بعضها لقاءات مع مسؤولين في وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الإعلام.

في هذا السياق من القفلة السياسية، لا توجد سلطة مركزية قوية تحفظ القانون والنظام في ظل عدم قدرة السلطة الفلسطينية على فرض ولايتها القانونية على كل الفلسطينيين في مختلف مناطق سكنهم بسبب اتفاقيات أوسلو التي قسمت الولاية القانونية على الأرض المحتلة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وبسبب الفصل بين الضفة الغربية وغزة، وأخيراً بسبب استيلاء حماس على غزة، مما يجعل من غير الممكن تقريباً تنفيذ أية أحكام صادرة عن المحاكم. في هذا الوضع من الفوضى في مجال القانون واللامركزية وتشنت الصلاحيات والتهديدات المرتبطة بالذكورة، تصبح النساء والأطفال أول الضحايا. وقد حدث بالفعل إفادات بحالات عديدة عثر فيها على جنث نساء قتلن في غزة بعد سيطرة حماس عليها. وفي مثل هذا الوضع السياسي الذي يفتقر إلى كل شيء ما عدا آلة الحرب، يظل من الضروري ضمان وجود نظم حماية للعناصر الأضعف في المجتمع، وهي في هذه الحالة النساء والأطفال.

إن كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الأرض المحتلة تعتمد بشكل مكثف على معونات المانحين، والتي يأتي أغلبها من حكومات دولية. إن لهذه المساعدات طابعاً سياسياً إلى حد كبير، ويعتمد توفرها أو عدمه على الوضع السياسي في العادة. كما يشار إلى أن المعونات التي تقدم من حكومات تعطي الأولوية للمشاريع الحكومية ولا تكون متاحة في العادة للمؤسسات الأهلية بهدف حماية الفئات المنكشفة.

لذلك، فسيكون على المؤسسات الأهلية أيضاً أن تبدأ بالتفكير في إمكانية التحول في أنماط التمويل من قبل المانحين، وكذلك إمكانية تعارض الأجندات والأولويات، وخاصة في مرحلة ما بعد أنابوليس وفي أعقاب مؤتمر باريس الاقتصادي، والذي سبب تغييراً واضحاً في الأولويات.

لقد استطعنا أن ننفذ غالبية أنشطتنا حسب ما هو مخطط. إن علاقاتنا الطويلة الأمد مع الجهات المانحة، والمنظمات القاعدية، ومع أعضاء الائتلافات التي أنشأها مركز المرأة وساهم في تفعيلها، ومع جماهير المتطوعين، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات النسوية، والنقابات المهنية، قد أتاحت لنا مواصلة عملنا. ومع ذلك، فينبغي النظر الآن إلى التأثير من منظار آخر.

4. شركاؤنا في التعاون:

قام شركاؤنا والأطراف ذات الشأن بدور نشط حتى الآن في عملية التخطيط للأنشطة من خلال الاجتماعات والنقاشات المنتظمة.

وقد تجلّى ذلك بوضوح في كافة الائتلافات التي أنشأها مركز المرأة أو فعلها أو شارك فيها. إذ قمنا معاً بتحديد آليات التكيف والاستراتيجيات البديلة مما أتاح تنفيذ الأنشطة بنسق سليم. وجاءت هذه المساعدة أيضاً على شكل استضافة شركائنا للأنشطة والتنسيق لها، وتقديم الدعم اللوجستي، والتشارك في تنفيذ الأنشطة في المناطق النائية، ومناصرة رسالة مركز المرأة وأهدافه، وتوفير التغطية الإعلامية، وغير ذلك من الأشكال.

وفيما يتعلق بشركائنا والمانحين الداعمين لنا، فقد ساعدونا من خلال التزامهم ودعمهم الثابت لرسالتنا وأهدافنا بشكل طوعي تماماً. وقد تم الحفاظ على درجة عالية من التعاون القوي خلال العام 2007، وبودنا أن نقدم الشكر الخالص لكل شركائنا لمساهماتهم ودعمهم القوي لمساعي تحقيق أهداف المركز على مدى العام.

5. ملخص تنفيذي:

أنجز مركز المرأة في العام 2007 ما يلي:

- ساهم في تفعيل ثلاثة ائتلافات جديدة: ائتلاف قانون حماية الأسرة من العنف، وائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام، والائتلاف لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وواصل مشاركته في ست هيئات قائمة لدعم التشريعات الرئيسية: ائتلاف قانون العقوبات، وائتلاف قانون الأحوال الشخصية، والمنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة (عمق)، ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، وائتلاف مؤسسات المجتمع المدني من أجل قضاء نزيه وعادل، والائتلاف الفلسطيني لحماية النساء من مخاطر الإجهاض غير الآمن، وائتلاف الرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الراهنة (منتدى القانون الإنساني الدولي).
- بنى علاقات مع 200 شخصية مؤثرة واحتفظ بقاعدة بيانات تتضمن بيانات الاتصال مع 600 شخصية.
- بدأ بوضع اللمسات الأخيرة على خمس دراسات تحليلية.
- أطلق حملتين إعلاميتين حول قانون حماية الأسرة من العنف وحول التقرير الخاص بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق النساء الفلسطينيات.
- نفذ (204) أنشطة توعية في سبع مناطق (بلغ في مجموعه 42 موقعاً) في الضفة الغربية، استهدفت (1612) شخصاً بمن فيهم (433) رجلاً. وتم خلال هذه الأنشطة تقديم (336) خدمة إرشاد قانوني واجتماعي وتم تحويل (14) امرأة إلى وحدة الخدمات في المركز.

- أنتج تسع مواد للتوعية والإرشاد، بما يشمل دليلاً حول دور الشباب في مكافحة العنف، ونشرة عن الاعتداءات الجنسية، وومضتين تلفزيونيتين وثلاث ومضات إذاعية عن قانون حماية الأسرة من العنف، والنسخة الأولى من الفيلم حول قتل الإناث.
- درب (104) متطوعاً ومتطوعة على قضايا حقوق المرأة.
- دعم (19) نشاطاً تطوعياً في خمسة مواقع، ثلاثة منها جديدة (منطقة الخليل، ومنطقة سلفيت، ومنطقة طولكرم).
- درب 35 إعلامياً وإعلامية من خلال أنشطة المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة (عمق) ودرب 20 إعلامياً وإعلامية من خلال أنشطة ائتلاف قانون حماية الأسرة من العنف.
- درب 35 مهنيّاً صحياً على التعامل مع قضايا النساء اللواتي يواجهن ضائقة.
- درب 44 خريجاً وخريجة جديدة (مرشدين تربويين/أخصائيين اجتماعيين).
- أتاح فرصة التدريب العملي لخمسين خريجاً وخريجة (مرشدين تربويين/أخصائيين اجتماعيين).
- درب 33 ضابط شرطة من ست محافظات في الضفة الغربية.
- درب 6 أفراد من طاقم البيت الآمن في أريحا.
- قدم الخدمات لـ18 امرأة في البيت الآمن في أريحا.
- قدم الخدمات الاجتماعية والقانونية لـ260 امرأة (111 في رام الله، و29 في القدس، و120 في منطقة بيت لحم/الخليل).
- قدم جلسات إرشاد لمرءة واحدة لصالح 115 امرأة.
- رافق 280 حالة في المحاكم.
- حول 6 من النساء الـ260 اللواتي تلقين الخدمات إلى البيت الآمن بسبب حاجتهن إلى خدمات الحماية.
- تعامل مع 16 حالة طارئة خلال فترة التقرير.
- نظم حملة توعية تضمنت 162 حلقة تثقيفية في ثلاث مناطق رئيسية في فلسطين وفي ثلاث جامعات (الخليل وأبو ديس وبيرزيت).
- أعد دليلاً قانونياً للمساعدة الذاتية حول نفقة الزوجة والصغار.
- أجرى حملة إعلامية (تضمنت إعداد 4 مقالات صحفية وإنتاج 4 ومضات تلفزيونية و4 حلقات تلفزيونية و4 برامج حوارية تلفزيونية وإنتاج برامج استشارات عبر التلفزيون والإذاعة وتنظيم 6 ورش عمل لطلبة الإعلام في جامعة بيرزيت).
- قدم تدريباً تحضيرياً لـ20 امرأة حول توثيق الانتهاكات.
- حضر 6 مؤتمرات دولية حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة كحقوق إنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- طور نظاماً لمعلومات الإدارة في المركز.

- درب وبنى قدرات طاقم المركز من خلال 28 اجتماعاً أو ورشة عمل محلية وإقليمية.
- أعد مواد إعلامية كتابية وإلكترونية، مثل الموقع الإلكتروني الجديد، ونشرات إخبارية، وبطاقات معايدة بمناسبة الثامن من آذار، وملفات خاصة بالمركز، ونشرة عن "حق كل امرأة في أن تعيش بكرامة".

الإجازات الرئيسية والعقبات والدروس المستفادة:

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن.

الأهداف المحددة:

- 1- إقامة ائتلافات وبناء تحالفات ولجان تنسيق مع المؤسسات والشخصيات المؤثرة لتجنيد الدعم لمقترحات المركز حول إصلاح القوانين.
- 2- التأثير على أصحاب القرار السياسي والمهني

يهدف المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، واصل المركز جهوده في تمكين مصداقيته المجتمعية والمؤسسية والإقليمية والدولية بصفته مرجعاً للعديد من الائتلافات والمؤسسات. وقد كان المركز مبادراً حتى في ظل الأوضاع الراهنة، حيث ساهم مع ست مؤسسات أهلية أخرى في إقامة ائتلاف الرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الراهنة. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة مؤشر واضح على مصداقية المركز وفاعليته ومستواه المهني العالي.

وقد علمتنا تجربة العمل في ائتلاف قانون حماية الأسرة من العنف أن الضغط باتجاه تعديل سلوك اجتماعي أو قانوني يجب أن يكون من خلال بناء مجموعات ضاغطة ومناصرة وفي شراكة مع مؤسسات وتجمعات أخرى، مما يؤدي إلى زيادة الفعالية في العمل والنتائج. وهذا ما انعكس في المشروع من خلال إشراك منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف والمنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة (عمق). بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا وجود إجماع عال على أهمية القانون لأن غيابه يمثل مشكلة ولأن القوانين القائمة، مثل قانون العقوبات، تتناول الإجراءات العقابية ولكنها لا تعالج قضية الحماية والوقاية من العنف. وأخيراً، تم دمج موضوع قانون حماية الأسرة من العنف في برامج المؤسسة الأخرى، مثل برنامج التوعية المجتمعية وكذلك في برنامج دائرة الأبحاث التي تعمل الآن على إعداد بحث حول مفهوم الحماية من وجهة نظر النساء. وقد كان للطاقت العامل على مشروع قانون حماية الأسرة من العنف دور في توجيه منحى هذه الدراسة.

ثمة أهمية كبيرة لتطوير آليات جديدة للتعبئة حول التعديلات المقترحة على القوانين أو التشريعات الجديدة. إننا نرى أن هناك ضرورة لعقد اجتماع موسع مع المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق

الإنسان الأخرى لمناقشة الأجندة النسوية والأوضاع الراهنة. وستتمثل الغاية من هذا الاجتماع في الخروج بأفكار وآليات مشتركة لمواجهة التحديات بشكل موحد.

كما أن مواصلة العمل مع المنظمات القاعدية تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمناقشة التعديلات القانونية المقترحة. ومن المهم أيضاً أن يتم إدراج مبررات الإصلاحات في القوانين وتوضيح الحاجة لها في برامج التوعية المجتمعية، وربط هذه القضية مع الأوضاع السياسية وأثر الصراع على السلطة والوضع الراهن في غزة في إعاقه الجهود نحو تحقيق أجندة تحرر المرأة والمساواة على المستويين الوطني والمجتمعي.

أما فيما يخص أنشطتنا في منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة (المنتدى)، فقد تعلمنا منها أن استراتيجية التشبيك ضمن مننديات كهذه تعطي قوة جماعية في التأثير سواء على المستوى الرسمي أو المجتمعي. لقد عزز المنتدى أهمية تعديل القوانين، خاصة قانون العقوبات، وإقرار قانون حماية الأسرة من العنف. وأصبح هذا الموقف من المحددات الأساسية لأعمال المنتدى ورؤيته في كل الورش والمؤتمرات والمراسلات والبيانات الصحفية الصادرة عن المنتدى. وقد أتاح لنا التزامنا ومشاركتنا الفاعلة في المنتدى أن نقوم بدور مقرر في كافة أنشطته. فالمنسقة تأخذ رأينا ومشورتنا في العديد من القضايا المفصلية، مثل إصدار البيانات والمشاركة في المؤتمرات وكتابة التقارير وكتابة المشاريع. وما يعتبر دليلاً على دورنا البارز أن مركزنا سيستضيف المنتدى في المرحلة القادمة.

ومن ناحية أخرى، أصبح المركز مرجعية للمؤسسات الإعلامية التي تريد أن تعد برامج أو فعاليات حول قضايا المرأة. ومن المؤسسات الإعلامية التي أبدت مثل هذا الاهتمام تلفزيون القدس التربوي وصوت فلسطين وتلفزيون فلسطين. إن المركز يجتذب مستوى عالياً من الاهتمام والتغطية من قبل الإعلاميين، وخاصة أعضاء المنتدى الإعلامي، وذلك من خلال مختلف المنافذ الإعلامية المسموعة والمرئية والمطبوعة. فالمركز يتلقى عدداً متزايداً من الدعوات للمشاركة في البرامج التلفزيونية والإذاعية أو حتى لترشيح أسماء تستضيفها البرامج المختلفة للتحدث عن القوانين والإصلاحات التشريعية.

لا شك أن المؤشرات الواردة أعلاه تقرب المركز من تحقيق أهدافه المحددة، وصولاً إلى هدفه العام. ومع أن الأسس أصبحت قائمة وراسخة، إلا أن الكثير من العمل لا زال في انتظارنا من أجل إحداث الأثر الفعلي المنشود في حياة النساء الفلسطينيات.

لقد تم تنفيذ العديد من الأنشطة ضمن هذا الهدف الاستراتيجي خلال العام 2007. ومع ذلك، وبدون الإقلال من أهمية ما تم عقده من اجتماعات وما تم بذله من جهود في التشبيك المحلي والإقليمي وفي تحضير أوراق المواقف وتقييم الأطراف المؤيدة والمعارضة لمختلف التعديلات المقترحة على

القوانين أو التشريعات الجديدة، يظل من الصعب الحديث عن الأثر من ناحية تحقيق إصلاحات فعلية في التشريعات بسبب الأزمة المتواصلة التي يعاني منها المجلس التشريعي، والتي تقع كليا خارج نطاق سيطرة المركز.

نحن لا نتوقع حدوث أي تغير بارز في وضع المجلس التشريعي في الأشهر القليلة القادمة. وهذا الأمر يطرح أسئلة كبيرة ليس على مركز المرأة فقط، بل وعلى المجتمع المدني بمجمله. وسيكون ذلك موضع نقاش لاحق خلال الأشهر التالية، وسيتشاور المركز مع الشركاء وأعضاء الائتلافات حول الخطوات الممكنة والسيناريوهات البديلة المحتملة. وفي الأثناء، يسير المركز بأقصى طاقته في تنفيذ كل الأنشطة الأخرى وفي التحضيرات التي تجعله في موقع جيد للمساعدة على الدفع بهذه الإصلاحات أو التشريعات الجديدة إلى الأمام حالما يستأنف المجلس التشريعي أعماله بشكل طبيعي. وقد يلزم في المستقبل التغيير في الاستراتيجيات والأساليب بما يكفل إحداث التغييرات المنشودة، وذلك اعتماداً على ردود فعل المجلس على الإصلاحات المقترحة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.

الأهداف المحددة:

- 1- تطوير آليات المعرفة والحوار في المجتمع المحلي لتمكين النساء.
- 2- إعداد مجموعة فعالة من الناشطين والمتطوعين المحليين لتعزيز تبني اتجاهات ثقافية إيجابية حول المرأة.

نفذ المركز في العام 2007 حملة مهمة للتوعية المجتمعية. وجاء إنجاز هذه الحملة كجزء من آليات الضغط والمناصرة التي يتم من خلالها تصميم برامج التوعية لاستهداف قطاعات المجتمع المختلفة. ويتبنى المركز لتحقيق ذلك استراتيجية مكونة من شقين:

- تمكين النساء من خلال تزويدهن بالمعلومات في الجوانب الاجتماعية والحقوقية والقانونية.
- نقل رسائل محددة تكشف عن التمييز القائم والحاجة لتغيير السلوكيات الاجتماعية أو القانونية لضمان العدالة والمعاملة المنصفة للنساء.

وقد كان برنامج التوعية فعالاً. وبسبب زيادة شعبية البرنامج في العام الماضي، سيلزم توسيعه وزيادة عدد الجلسات التي سيجريها في المستقبل. وفي الواقع، نحن وصلنا إلى مواقع أكثر بكثير من المخطط لها في الأصل، وتلقينا طلبات من مجتمعات ومؤسسات ومراكز نسوية عديدة لإجراء المزيد من الدورات مع مجموعات نسائية أخرى أو للتوسع في الجلسات وفي المواضيع التي يتم نقاشها.

وقد ساعدت هذه الإنجازات في استخلاص عدد من الدروس المستفادة: من الضروري الاستمرار في العمل في نفس المواقع وتأهيل منسقات المراكز المحلية للقيام باللقاءات لتغطية الاحتياجات وتعزيز تطوير العمل، وتنوع أساليب التوعية لتشمل الأفلام والتمثيل والمسرحيات والصور والنشرات. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري بناء خطط عمل تساعد مجموعات المتدربين على تحريك مجتمعاتها المحلية وتشجيع مشاركة قطاعات واسعة من النساء في جهود تغيير القوانين من خلال أنشطة الضغط مع المجالس القروية وأعضاء المجلس التشريعي في محافظاتهم. وأخيراً، يجب تصميم الأنشطة بحيث تستجيب لاحتياجات النساء التي يتم تحديدها في الموقع من خلال التشبيك مع الوحدات الأخرى في المركز (مثل وحدة الخدمات ووحدة بناء القدرات) أو الربط مع مؤسسات تنمية أخرى. فمثلاً، أجرت وحدة المناصرة ووحدة الأبحاث مجموعات بؤرية مع نساء في مخيم عقبة جبر من خلالها تم تحديد حاجتهن للتعرف على القوانين وحقوق المرأة. ولذلك، تم تنظيم دورة في الموقع في هذا الخصوص وطلب من دائرة الخدمات أن تقدم لهن الخدمة القانونية في الموقع مرة كل أسبوعين.

كما أشرنا أعلاه، يستهدف المركز بنشاطاته قطاعات مختلفة في المجتمع في سعيه لتحقيق الهدفين المرحليين: تطوير آليات المعرفة والحوار في المجتمع المحلي لتمكين النساء، وتطوير ثقافة ناشطة تتميز بالمسؤولية المدنية لدعم تبني سلوكيات ثقافة إيجابية حيال المرأة. من الأمثلة على ذلك أن بعض النساء اللواتي يتلقين دورات التوعية عدن لاستكمال تعليمهن بعد انقطاع دام سنوات عديدة نتيجة الزواج المبكر. وقد علمنا عن خمس نساء في منطقة القدس قمن بذلك. كما عادت سبع فتيات للدراسة بعد تسربهن من المدارس. ومن ناحية أخرى، قامت بعض النساء من مواقع جغرافية مختلفة بتضمين عقود زواجهن شروطاً خاصة بالتعليم والعمل نتيجة مشاركتهن في جلسات التوعية ومعرفتهن بأن من حقهن أن يضعن في عقود زواجهن مثل هذه الشروط. وسيتم رصد هذه المؤشرات بشكل منهجي في السنة القادمة، لأنها تعكس الأثر المباشر لبرامج التوعية.

إلى جانب حملات التوعية المجتمعية وضمن الإنجازات التي ساهمت نحو الهدف الاستراتيجي الثاني، نفذ المركز برنامجاً كاملاً لتدريب المتطوعين والمتطوعات حول قضايا حقوق المرأة. ويأتي ذلك كنتيجة مهمة أخرى ضمن السعي نحو هذا الهدف، إذ أنه يحدث أثراً على مستويين:

- يعزز روح التطوع في المجتمع الفلسطيني، بعد أن بدأت بالتراجع في الأعوام الأخيرة الماضية.
- يزود المجتمعات المحلية بنشطاء اجتماعيين مدربين يستطيعون نشر الوعي في أوساط عامة الناس حول حقوق المرأة والقضايا القانونية، حتى يصبحوا قادرين على التقرير بشؤون حياتهم.

لقد تم تنفيذ برنامج المتطوعين بنجاح، حيث تم تشكيل وتدريب أربع مجموعات تطوعية جديدة، وتم تعزيز تدريب المجموعات السابقة. وأدى التدريب والمتابعة إلى بروز توجهات إيجابية في أوساط المتطوعات والمتطوعين بخصوص قضايا حقوق المرأة وعدم إنصاف القوانين للمرأة مما يستدعي الحاجة إلى تعديلها. فضلاً عن ذلك، تم تمثين مفهوم العمل التطوعي من خلال الجهد الذي بذل لربط المجموعات التطوعية مع المنظمات القاعدية بهدف دعم العمل المجتمعي. ومن الدروس المستفادة بهذا الخصوص أن علينا أن نعمل على إيجاد وتطوير هذه العلاقات في المستقبل بهدف الوصول إلى قطاعات أوسع في المجتمع وبت روح العمل التطوعي. كما خرجت توصية من تقييم الأنشطة الميدانية تفيد بضرورة تنفيذ المزيد من العمل في المناطق المهمشة، إلى جانب تقديم تدريب إضافي للمتطوعين والمتطوعات الملتمزمات بهدف تمكينهن/هم بالمهارات التي تتيح لهن/هم المشاركة في حملات الضغط.

الهدف الاستراتيجي الثالث: بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.

الأهداف المحددة:

- 1- تطوير خدمات بيت الطوارئ الأمن.
- 2- التعاون مع الشؤون الاجتماعية في تأسيس وتطوير خدمات البيت الأمن، بهدف تسليمه لوزارة الشؤون الاجتماعية بعد انتهاء الفترة التأسيسية (هذا المشروع يتلقى تمويلاً خاصاً ويتم تنسيقه والتخطيط له مع المؤسسة الأهلية الإيطالية Differenza Donna، وسيتم الانتهاء منه في عام 2006).
- 3- بناء قدرات المؤسسات النسوية القاعدية في المحافظات لتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.
- 4- دعم وتعاون مع مؤسسات التحويل-الشرطة، مؤسسات صحية، مؤسسات مجتمع مدني- في التعامل مع النساء ضحايا العنف.
- 5- توفير التمثيل القانوني وخدمات التيسير للنساء ضحايا العنف اللواتي لا تتم معالجة مشاكلهن من قبل برامج الدعم الاجتماعي.

تتلخص أنشطة المركز في السعي نحو إنجاز الهدف الثالث في عدة مستويات من جهود بناء القدرات: المستوى الحكومي والمؤسسي، ومستوى المنظمات القاعدية، وكذلك مستوى الأفراد، وهم في هذه الحالة النساء اللواتي بحاجة إلى إرشاد اجتماعي وقانوني.

على المستوى الحكومي والمؤسسي، واصلت وحدة بناء القدرات تعاونها الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص خدمات المأوى الطارئ التي يقدمها المركز.

أما على مستوى الأطراف ذات الشأن من طاقم الشرطة ومقدمي الرعاية الصحية الأولية، فقد ساهم العمل المتناوب والمتواصل في مأسسة سياسات التعامل مع العنف ضد المرأة داخل هذه المؤسسات. كان العمل في السابق يجري على أساس ذاتي. أما الآن فتوجد لدى الشرطة الفلسطينية خطة وطنية لإقامة وحدات لحماية الأسرة، وسيتم تأسيس الوحدة الأولى في منطقة بيت لحم. كما يحظى مقدمو الرعاية الصحية الأولية حالياً بالدعم المؤسسي في العمل مع ضحايا الاعتداءات ويتوفر لهم نظام تحويل واضح إلى الهيئات المختلفة ذات الصلة بقصد مساعدة مرضاهم. ويعتبر دليل الإجراءات الذي تم إعداده مع هذه المؤسسات الأساس الذي بنت عليه نظام التحويل الخاص بها. إن كل المؤسسات المذكورة أعلاه ملتزمة بالعمل على تطوير خدماتها وسياساتها ولوائحها ونظمها وإجراءاتها الداخلية، ومن المؤشرات على التزامها استمرارها في الرجوع إلى طاقم المركز والبيت الأمن لتلقي الدعم على مستوى الخدمات، وكذلك على مستويات تطوير السياسات.

وبخصوص العمل في بيت الطوارئ الآمن ، فقد تم وفقاً للهدف العام للبرنامج، والذي يتمثل في بناء قدرات البيت الآمن بهدف تمكينه من تقديم خدمات عالية الجودة ومهنية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والشرطة والمؤسسات الصحية. إن الأمر يتعلق بمفهوم الحماية وآلياتها. فقد حددنا الحاجة إلى تبني نهج متداخل القطاعات في تقديم الخدمات للنساء والفتيات اللواتي يعشن في ضائقة، وإلى استمرار العمل والابتكار في إجراءات التحويل، والتعليم المستمر حول القضايا المتعلقة بتقديم الخدمات للضحايا. سيزيد ذلك من احتمالات أن تتلقى المنتفعات خدمات عالية الجودة على يد فريق مهني على درجة عالية من الكفاءة خلال كافة مراحل التجربة كناجيات من العنف - من التدخل أثناء الأزمة وإلى المتابعة أثناء مرحلة التعافي. فضلاً عن ذلك، سيتم فتح هذا النهج فرصة أفضل لتولي المسؤولية والمساءلة القانونية والمهنية من جانب الجهات التي تتعامل مع ضحايا العنف. وقد استقبل المأوى الآمن هذا العام 18 امرأة.

وعلى مستوى بناء قدرات المؤسسات القاعدية، واصل المركز عمله مع جمعية نساء من أجل الحياة وبدأ العمل مع جمعية النجدة. ففي عام 2007، تعاقد المركز مع مستشار لإجراء مسح للمؤسسات النسوية في منطقة طولكرم. وبعد إجراء زيارات لخمس مؤسسات، قدم المستشار تقريراً يشير فيه إلى نقاط القوة والضعف لكل مؤسسة تمت زيارتها. وقام طاقم المركز، بناءً على هذا التقرير، بزيارة ثلاث مؤسسات ووضع مع المستشار المؤشرات بالنسبة لمعايير الاختيار النهائي. وتم اتخاذ قرار باختيار جمعية النجدة في طولكرم. وفي الأثناء، تواصلت أنشطة التدريب والمتابعة مع جمعية "نساء من أجل الحياة". إن هذا الجانب يعد أساسياً في عملنا، كونه يساعد المنظمات القاعدية على أن تصبح ممكنة ومؤهلة لتقديم الخدمات لضحايا العنف. وبما أن موارد المركز تبقى محدودة، وبالتالي لا يمكننا تقديم الخدمات لكل النساء في كل الأماكن، فإن العمل مع المنظمات القاعدية يكتسب أهمية خاصة. أضف إلى ذلك أن هذا الجانب يساعد المركز على أن يظل على صلة مع القاعدة الشعبية من خلال برامج بناء القدرات المرتكزة إلى الناس، ونقل المعرفة، والدخول في تجارب التعلم المتبادل. فضلاً عن ذلك، ساعد هذا العمل على الترويج للممارسات الرشيدة ورفع مستوى الوعي في أوساط قطاعات مجتمعية أوسع.

تركز العمل مع جمعية "نساء من أجل الحياة" حول الإشراف على الطاقم وتمكينه وبناء قدرات المؤسسة، وخاصة في العمل المجتمعي ضمن رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها العامة، وتجنب تشتيت الجهود أو انحرافها عن وجهتها الصحيحة. لقد ساعدنا في بناء وحدة الخدمات التي تساعد على تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء في المنطقة بنهج نسوي قائم على الحقوق. وبدأ العمل مع جمعية النجدة بشكل عملي في النصف الثاني من العام، حيث تم توقيع اتفاقية مع الجمعية وتوظيف المحامية والأخصائية الاجتماعية وتقديم التدريب المكثف لهما، ثم انتقلنا للعمل مع مجلس الإدارة والطاقم على صياغة رؤية المؤسسة ورسالتها. كانت هذه بمثابة الخطوات الأولى الرئيسية لوضع الأسس المتينة التي تقوم عليها المؤسسة.

وعلى مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء، قدمت وحدة الخدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي لـ 260 امرأة، وقدمت استشارات لمرة واحدة لصالح 115 امرأة. وبلغ مجموع الحالات القانونية التي استقبلتها وحدة الخدمات 388 حالة، تركز على الجانب القانوني ومطالب تتعلق بالمحاكم. ولكن تم رفع 280 حالة إلى المحاكم بشكل رسمي من خلال تمثيل النساء. أما بقية الحالات فقد تمت معالجتها من خلال التيسير والتراضي مع الطرف الآخر بما يضمن حقوق المرأة دون اللجوء إلى القضاء. إن هذه الأنشطة، إلى جانب إعداد دليل للمساعدة الذاتية حول نفقة الزوجة والصغار، تساهم في تمكين النساء على المستوى الاجتماعي والقانوني. على سبيل المثال، تم تصميم دليل المساعدة الذاتية وإخراجه بحيث يمكن للنساء أن يستخدمنه للذهاب إلى المحكمة والحصول على حقوقهن في النفقة دون الحاجة للاستعانة بخدمات محامين. ويعتبر هذا الدليل فكرة رائدة ومبتكرة في فلسطين وسيتم توزيعه بشكل واسع في أوائل العام 2008.

ومن الإنجازات الرئيسية لهذا العام على المستوى القانوني ما تم تحقيقه بخصوص حالات "الطاعة الزوجية"، حيث يدعي الزوج أن الزوجة ناشز فيحرمها من حقها في النفقة وفي الطلاق. وفي غالبية هذه الحالات، يستولي الزوج على مصاغ الزوجة الذي يعتبر جزءاً من مهرها، ويمكن أن يطردها من المنزل أو أن يضربها، وفي مثل هذه الحالة، تستطيع الزوجة أن تفند ادعاء زوجها إذا تمكنت من إثبات تصرفاته. ولكن حتى إن نجحت في ذلك، فإذا تخلى الزوج عن ادعائه ضدها فإنها ستفقد أية أرضية تقيم عليها دعواها ضده، مما يعقد ويؤخر ويرفع من تكلفة متابعتها للإجراءات القضائية لاحقاً. عندما اتضحت هذه المشكلة للمركز، قدمنا رسالة إلى قاضي القضاة موضحين فيه المسألة وطالبين أن لا يتم قبول إسقاط الزوج للدعوى إذا كان يقصد من ذلك الإضرار بدفاع الزوجة. ونتيجة لهذا الجهد، اقتنع قاضي القضاة بالأمر وأصدر التعميم رقم 61-2007 بتاريخ 2007/10/24 يتبنى فيه رأينا أعلاه، مما سيساعد على تجنب النساء الكثير من المعاناة وتوفير الوقت والجهد والمال سواءً للمرأة أو لنظام القضاء.

ومن الإنجازات المتحققة الأخرى إنجاز يتعلق بتصديق الأحكام التي تصدرها المحاكم في إسرائيل أو الضفة الغربية أو غزة ويلزم أن يتم تنفيذها في منطقة ولاية قضائية غير تلك التي صدر الحكم فيها. إن الوضع السياسي الراهن يؤثر على النظام القانوني في الحالات التي تتعلق بالزواج أو الطلاق أو النفقة أو حضانة الأطفال أو الميراث، بما يترك أثراً سلبياً على النساء اللواتي يسعين لتصديق مثل هذه الأحكام. فأى حكم ينجح في تحصيله في منطقة ولاية قضائية معينة يظل حبراً على ورق وبالقاد يمكن تطبيقه في منطقة ولاية أخرى، حيث يقيم الزوج على سبيل المثال. عندما حددنا هذه المشكلة، قمنا بتقديم رسالة إلى قاضي القضاة نقترح عليه حلاً لهذه المشكلة، فوضنا الظرف السياسي الخاص الذي يتسبب بتأثيرات قانونية سلبية وطلبنا أن نتاح إمكانية تصديق القضاة الفلسطينيين على الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية في إسرائيل. وقد رحب قاضي القضاة باقتراحنا. وتم تحويل ملف تصديق الأحكام المتبادل فيما بين المحاكم الشرعية الفلسطينية والإسرائيلية

(بالاستناد إلى اتفاقية أوسلو وأحكام التعاون القضائي بين الجانبين) إلى مكتب ديوان قاضي القضاة الفني في غزة. وتم إعلامنا أن العمل جار على استصدار بروتوكول للتعاون في المجال القضائي بين المحاكم الشرعية الفلسطينية والإسرائيلية بحيث لا تعتبر هذه الأحكام أحكاماً أجنبية يحتاج تنفيذها إلى رفع قضية أمام المحاكم النظامية. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون القضائي بين الطرفين لتبادل الزيارات بين القضاة. وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل قاضي القضاة ووزير الأديان للبدء بتنفيذ هذا البروتوكول وفقاً لاتفاقية أوسلو - الملحق الخاص بالتعاون القضائي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وسيكون لمركز المرأة دور الشريك مع ديوان قاضي القضاة في إقرار هذا البروتوكول.

الهدف الاستراتيجي الرابع: فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.

الهدف المحدد الأول: رصد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي وفضحها.

خلال العام 2007، قامت وحدة الأبحاث بعملها الموجه نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع بغية فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.

تم خلال العام الماضي إنجاز كتاب "لو أملك الخيار: قصص من الحياة اليومية للنساء الفلسطينيات خلال العامين 2002-2003 من الانتفاضة الثانية". هذا الكتاب يوثق أثر الانتهاكات الإسرائيلية على حياة 29 امرأة. وتشكل القصص التسع والعشرين جزءاً من مجموعة تضم أكثر من 70 قصة تم توثيقها، وتمت طباعة الكتاب بالعربية والإنجليزية.

لقد عملنا بثبات على تنفيذ مشروع حقوق الإنسان الدولية في العام 2007. وتضمن ذلك تطوير منهجية ونموذج أولي لتوثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي حسب المعايير اللازمة ولكن من منظور يعكس تجربة النساء بشكل محدد. وجاءت هذه القدرات الجديدة نتيجة لدراسة القانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية الأخرى من منظور نسوي قائم على النوع الاجتماعي والصياغة المنهجية للمفاهيم التي تتيح التوثيق على هذا النحو. وتضمن العمل أيضاً اختبار نموذج التوثيق وتوظيف وتدريب 22 عاملة ميدانية مجتمعية للقيام بالتوثيق الفعلي. وبما أن هذا المشروع قد أصبح أكثر اندماجاً في عمل وحدة الأبحاث، فقد تقدمنا بطلب تمت المصادقة عليه لجلب منسق/خبير في قانون حقوق الإنسان الدولي من منظمة الأمم المتحدة للخدمات الدولية (UNAIS) ليعمل بدوام كامل مع الوحدة لمدة عامين بهدف تطوير القدرات والخبرات الداخلية للوحدة. وقمنا بتعميم نتائج جولة تمهيدية لتوثيق أثر الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي على النساء الفلسطينيات. وتم طرح التقرير للجمهور العام من خلال ثلاث ورش في نابلس ورام الله وجنين دعي إليها مشاركون ومشاركات من المؤسسات الحكومية والأهلية والمنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان وطلبة الجامعات والصحفيين والأخصائيين الاجتماعيين والمحامين. وخرجت سلسلة ورش العمل هذه بالعديد من التوصيات التي ستستخدم في أنشطتنا المستقبلية، وأهمها ضرورة مواصلة عملية التوثيق وتطويرها، وتعميم التقرير عبر وسائل الإعلام ليصل إلى قطاعات أوسع من الجمهور، ونشر النتائج على المستوى الدولي من خلال المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والتشارك بالمعلومات مع السلطة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بفضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في ورقة قدمناها في مؤتمر محلي أقيم لنقاش العنف ضد المرأة على المستوى السياسي والاجتماعي. هذا المؤتمر عقده منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة (المنتدى) والمركز الفلسطيني لأبحاث المرأة في اليونسكو.

وعلى المستوى الدولي، التقى مركز المرأة مع البروفيسور جون دوغارد، المقرر الخاص لمفوضية الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بخصوص وضع حقوق الإنسان في الأرض المحتلة. وقد عرضنا عليه توثيقنا لأثر الانتهاكات الإسرائيلية للنساء وعائلاتهن. وتم تقديم تقرير دوغارد للعام 2007 إلى الجلسة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

الأهداف المحددة:

1. تطوير نظام التخطيط والتقييم والمتابعة.
2. بناء قدرات طاقم مركز المرأة.
3. تطوير علاقات الشراكة مع المؤسسات المانحة.

خلال العام 2007، وظفت وحدة الإدارة والمالية كل جهدها في تطوير قدرات المركز وأدائه واستدامته. ومن النتائج الرئيسية لهذا العام أن تمكناً من إنجاز اللوائح الداخلية للمركز وتمت المصادقة عليها من مجلس الأمناء. أخذت هذه العملية وقتاً طويلاً، وأوصى مجلس الأمناء بشدة خلال اجتماع الجمعية العمومية في العام السابق بأن يتم إدخال بعض التغييرات والتعديلات الإضافية، وهو ما قمنا به. وأصبحت اللوائح الداخلية قيد التطبيق في المركز راهناً.

وبخصوص مجلس الأمناء، أجريت عدة مناقشات خلال اجتماعاتنا بهدف تعريف دور المجلس ونشاطه ضمن المركز. وأبدى الأعضاء رغبتهم واهتمامهم بالمشاركة بنشاط أكبر في تطوير المركز، وجرت نقاشات عديدة حول كيفية تطوير دورهم، مثلاً من خلال تمثيل المركز ومناصرة رؤيته، وكذلك في أنشطة مثل التشبيك وحشد التمويل، الخ. إن إدارة المركز تثمن هذا الاهتمام عالياً كونه يظهر التزام أعضاء المجلس وإيمانهم برسالة المركز.

من الإنجازات الأخرى لهذا العام الانتقال إلى المقر الجديد للمركز في بطن الهوى. وقد واجهنا العديد من العقبات خلال هذه العملية: فقبل الانتقال من القدس إلى رام الله، كانت القيود على تنقل أعضاء الطاقم من حملة الهويات الفلسطينية تصعب حركتنا وسير عملنا وتنظيم اجتماعاتنا وعملية التواصل بين أعضاء الطاقم. بالإضافة إلى ذلك، كان على وحدة الإدارة أن تتعامل مع بطء الشؤون الإدارية بخصوص شراء المبنى والقرض والعلاقات المصرفية، وكذلك العلاقات مع مقدمي الخدمات، الخ. وقد أدت هذه المهمة إلى تعطيل عمل الوحدة إلى حد ما. وما أن أصبح المبنى جاهزاً، انتقل نصف الطاقم إليه، ولكن حتى الآن لا تزال وحدة الأبحاث ووحدة بناء القدرات ووحدة الخدمات تتواجد في مكتبنا الآخر في رام الله.

فيما يتعلق بالتقارير وعمليات التخطيط، بذلت وحدة الإدارة جهوداً كبيرة في تحسين نظمنا من خلال إعداد نماذج جديدة، وكذلك من خلال تنفيذ الإجراءات الداخلية لإعداد التقارير والمتابعة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم المساعدة لطاقم المركز في كل عمليات إعداد تقارير نهاية العام بهدف تحسين قدراتهم في مجال التقييم والتحليل حتى ننجح في تلبية متطلبات غالبية المانحين بخصوص التقارير.

يجري العمل الآن على تأسيس نظام معلومات الإدارة، وهو ما يمثل إنجازاً مهماً لوحدة الإدارة، لأن تنفيذ هذا النظام قد استلزم بذل جهد هائل في التحضير. وقد واجهنا خلال عملية التنفيذ عقبات عديدة كوننا ثاني مؤسسة أهلية في فلسطين بعد الإغاثة الزراعية الفلسطينية تتبنى نظام معلومات إدارية. لقد كان على مقدمي الخدمة أن يتكيفوا مع مصطلحات جديدة عليهم وأن يفهموا احتياجاتنا ومفاهيمنا المحددة كمؤسسة أهلية، الخ. وهذا ما سبب تأخيراً في العملية. ولكننا الآن بدأنا في التطبيق التقني للنظام، وهو ما يتطلب جهداً هائلاً من العمل اليدوي إلى أن يتم إدخال كل بياناتنا في النظام. وما أن يتم إدخال هذه البيانات، سيستمر العمل على تطوير النظام حتى يبدأ العمل به بشكل رسمي.

واصل مركز المرأة، خلال العام 2007، تطوير علاقاته مع المانحين بهدف المحافظة على نوعية العلاقات التي نقيمها معهم وكذلك تطوير شراكات جديدة للمستقبل. وقد تم عقد العديد من اجتماعات التشاور وورش العمل والزيارات الميدانية، إلى جانب اجتماع تجمع المانحين، حيث كان بإمكان جميع الشركاء تبادل الأفكار والاقتراحات والتوصيات معنا. وقد استلمنا ردود الفعل والملاحظات على تقاريرنا المالية والوصفية وأخذناها في الاعتبار في إجراءات إعداد التقارير. ومما يلاحظ أثناء هذه العملية أن طاقمنا يحتاج إلى تدريب مكثف على مهارات كتابة التقارير والتقييم. ومن الدروس الأخرى المستفادة من مناقشاتنا مع المانحين حقيقة أننا بحاجة إلى تمكين التواصل مع المانحين بهدف تيسير وتحسين عمليات التعاون. على سبيل المثال، يجب أن يجري تبادل المعلومات حول أنشطتنا وأوضاع عملنا بشكل منتظم وفي استقلالية عن التقارير والاتصالات المتعلقة بالجوانب المالية.

6. الاستدامة:

يمكن النظر إلى قدرة مركز المرأة على مواصلة عمله في ظل الظروف السياسية الصعبة الراهنة على أنه نتيجة استدامته الاجتماعية-الاقتصادية، والتي تتجلى في قبول المجتمع المحلي لبرامجه ورسالته وأنشطته ومصادقته عليها. أقام مركز المرأة أنشطة توعية ومجموعات مركزة في أكثر من 42 موقعاً في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، والعديد من هذه المواقع تعتبر مناطق محافظة جداً. وما ساهم في تعزيز هذه المشاركة والتزام المشاركين بهذه الأنشطة ورغبتهم بالتشارك بأفكارهم والتواجد في هذه الأنشطة هو السمعة الجيدة التي يتمتع بها مركز المرأة كمنظمة مهنية وشفافة وذات وجهة تنموية. فنحن نعمل باستمرار، على مدى الأعوام، على تحسين أوضاع النساء في فلسطين. ولم نكن في يوم من الأيام لنجري نشاطاً أو فعالية لمرة واحدة ثم نغادر، وجمهور المنتفعين يعرف ذلك.

بالإضافة إلى ما سبق، توفر الائتلافات التي أوجدها المركز أو انضم إليها أساساً أمتن لاستدامة التأثيرات الإيجابية التي تتركها برامجها وأنشطتها، حيث أن رؤيته النسوية تصبح قاسماً مشتركاً مع عدد متزايد من المؤسسات الحكومية والأهلية.

إن العمل مع المؤسسات القاعدية في المناطق النائية يساعدنا على البقاء على صلة مع الناس ويقوم بدور البوصلة التي تمكننا من المحافظة على خط سيرنا في توافق مع احتياجات الفئات المستهدفة وأولياتها. ويكتسب هذا الأمر أهمية بالغة بالنسبة لاستدامة العمل، إذ أنه يمهد لامتداد جذورنا عميقاً في الأرض، فيما تظل طموحاتنا وأهدافنا مركزة على التغيير الاجتماعي الذي نأمل أن يساهم في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء.

أما الاستدامة المالية فيمكن النظر إليها في وجود تجمع للمانحين الملتزمين بتقديم الدعم المالي لرسالة مركز المرأة وأهدافه. فضلاً عن ذلك، يعتبر اشتراك مانحين جدد في التجمع برهاناً إضافياً على أن شفافتنا المالية ومساءلتنا ونزاهتنا وإنجازتنا تعد ضماناً للاستدامة المالية. لقد حصلنا في العام 2007 على اتفاقيتين لمنحتي تمويل رئيسي مما يعد عنصراً آخر في تحسين استدامتنا، كبديل عن اتفاقيات التمويل القائمة على أساس مشاريع قصيرة الأمد.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نؤمن أن مجلس الأمناء يستطيع أن يقوم بدور أساسي في المساعدة على بناء استراتيجية لاستدامة المركز على المدى البعيد. ولا شك أن الخبرات والكفاءات التي يتمتع بها أعضاء المجلس تعد من المقومات الضخمة في بناء استراتيجياتنا المستقبلية.

وأخيراً، لقد قمنا بشراء مقر خاص بنا بمصادقة من المانحين. ويتوقع من هذا الاستثمار أن يزيد من استدامتنا المالية على المدى البعيد. فضلاً عن ذلك، يمكن اعتبار جمهور المتطوعين والمتطوعات

الذي يساعدنا في القيام بعملنا على أنه مساهم في تحقيق الاستدامة المالية للمركز. كما أننا نستكشف السبل الممكنة لتحسين التمويل الذاتي لأنشطتنا كجزء من استراتيجيتنا على المدى البعيد.